Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines

المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة والمعادن

تصريح المملكة المغربية

بمناسبة

الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية
14-18 شتنبر 2015
فيينا - النمسا

الدكتور عبد القادر اعمارة
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

يوم الإثنين 14 شتنبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد المدير العام،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة.

اسمحوا لي في البداية ، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم، وكذا لأعضاء مكتبكم، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، وأتقدم لكم بمتمنياتي الصادقة بالتوفيق والنجاح في أعمالكم.

كما يود الوفد المغربي، أن يثني على المدير العام، السيد "يوكيا أمانو"، وأن يؤكد على تجديد دعم المغرب لجميع الجهود التي يبذلها من أجل القيام بمهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز دورها في خدمة التنمية والسلام والأمن في العالم.

إن المملكة المغربية تجدد موقفها الثابت بشأن حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة (NPT) في تطوير برامجها النووية الوطنية التي تهدف إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمواد الأولى والثانية والرابعة من المعاهدة.

ولهذا، فإن بلادي تعتبر أنه من الضروري أن يكون الولوج إلى هذا الحق مصحوبا بالمساعدة التقنية للوكالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من أجل اكتساب والتحكم في التطبيقات والتكنولوجيات النووية التي تخدم التنمية المستدامة. كما أنه من الواجب أن تستعمل هذه التطبيقات والتكنولوجيات النووية في إطار السلامة والأمن وعدم الانتشار والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة ضد التعرض الضار للإشعاع، وفقا للمعايير الدولية التي وضعتها الوكالة.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تشاطر الرأي الذي يعبر عنه في كثير من الأحيان السيد المدير العام ضمن تقاريره ومداخلاته التي تجعل من الأمن والسلامة أولويات مطلقة فيما يرجع لانتشار الأنشطة النووية. وقد سلط حادث فوكوشيما الضوء بشكل مأساوي على هذه الأولويات، ودفع بالوكالة إلى وضع خطة عمل تروم تعزيز الإطار الشامل والمعايير الضرورية في الأمن، وذلك على ضوء العبر المستخلصة من الحادث.

إن المملكة المغربية، والمتشبثة دائما بمبادئ الشرعية والأمن الدوليين، قد صادقت سنة 2002 على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ووقع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2005.

وفي هذا السياق، اتخذنا التدابير اللازمة لاستكمال المسلسل التشريعي من أجل اعتماد إطار قانوني وطني حول الأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وحول الضمانات. وفي هذا الصدد، تتوافق التشريعات المغربية المعتمدة لهذا الغرض مع المعايير والالتزامات الدولية لبلادنا وخاصة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الموضوعة بإشراف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحدد هذه التشريعات بالخصوص الإطار القانوني اللازم الذي يضع نظاما للأمن والسلامة يتعلق بمصادر الإشعاعات المؤينة، وآلية وطنية للحماية المادِّيّة للمواد والمنشآت النوويّة بالإضافة إلى نظام وطني للضمانات. وينص القانون المعتمد مؤخرا على إحداث وكالة للأمن والسلامة في المجالين النووي والراديولوجي كسلطة مستقلة تمتد اختصاصاتها لكافة الجوانب المتعلقة بهذا المجال وتتولى مهام مراقبة جميع الانشطة النووية المطورة بالمملكة المغربية.

وفي هذا الصدد، تسجل المملكة المغربية بارتياح الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في بلورة الإطارات القانونية الوطنية بشأن السلامة والأمن النوويين، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لها عن خالص تشكراتنا على دعمها لبلادنا في بلورة الإطار التشريعي المغربي في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن تزايد أعمال الإرهاب والجرائم العابرة للحدود يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل استباقي للحيلولة دون حصول الأفراد والجماعات على المواد الإشعاعية والنووية من أجل استخدامها لأغراض إجرامية أو إرهابية. ولهذا السبب، ما فتئت بلادي تدعو وباستمرار للتعاون على المستويين الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز أنظمة السلامة والأمن في العالم.

ولهذا ولكونه بلدا مؤسسا للمبادرة الشاملة لمكافحة الإرهاب النووي، فقد استضاف فعاليات الاجتماع الأول لهذه المبادرة وعمل على إنجاحها، كما يشارك بشكل فعال منذ ذلك الوقت في تنفيذ مبادئها المعتمدة في الرباط سنة 2006.

كما نظمت المملكة المغربية أيضا في مارس 2011، "التمرين الدولي للتصدي لأي استخدام للمواد الإشعاعية لأغراض خبيثة " والذي عرف مشاركة العديد من الخبراء والعلماء من الدول الأعضاء.

كما استضاف المغرب في فبراير 2012 الاجتماع النصف سنوي لمجموعة تقييم وتنفيذ المبادرة الشاملة لمكافحة الإرهاب النووي، ونظم كذلك، يومي 20 و21 نونبر 2013 بالرباط، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من المنظمات الدولية أول تمرين دولي على نطاق واسع "Convex-3" ويعتبر الأول من نوعه على المستوى العربي والإفريقي والآسيوي.

ومكن هذا التمرين من تقييم القدرات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالاستعداد والرد وكيفيات وأنماط المساعدة بين الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان أيضا فرصة لاختبار المساطر المقررة للتنسيق والمساعدة بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية أو المهتمة بالتمرين.

وفي هذا السياق، فإن السلطات المغربية ترحب بالتعاون الوثيق والمثمر بين المغرب وإسبانيا بشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الإرهاب النووي من خلال مبادرات مشتركة وإجراءات تشاورية متظافرة سواء على مستوى الأمم المتحدة أو في إطار التحالفات الطوعية الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية. ومن المتوقع أن ينظم البلدان في شهر أكتوبر المقبل، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمرين محاكاة لعمل خبيث أثناء نقل مادة مشعة من ميناء الجزيرة الخضراء إلى ميناء طنجة المتوسط. وتهدف المحاكاة إلى اختبار آليات تدبير وتنسيق نقل المواد المشعة فيما بين السلطات المغربية والإسبانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيكون هذا التمرين موضوع فعالية موازية من تنظيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هامش أشغال هذا المؤتمر.

هذا وإن المغرب واسبانيا بصفتهما يتوليان الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المنبثقة عن المبادرة الشاملة لمكافحة الإرهاب النووي والمكلفة بالرد وتدبير الأزمات الراديولوجية، قد باشرا بلورة خطة عمل سيتم عرضها من أجل اعتمادها خلال القمة المقبلة حول السلامة النووية، المرتقب عقدها سنة 2016 بواشنطن.

وفي هذا الإطار ، أود أن أعرب عن تشكراتي للولايات المتحدة الأمريكية على الدعم المستمر والفعال من أجل تعزيز قدراتنا الوطنية في مجال الأمن والسلامة وكذا فيما يخص الاستعداد والرد على الطوارئ الراديولوجية والنووية.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد خالص تشكراتنا للوكالة وللدول الأعضاء على دعمهم للمملكة المغربية للقيام بالتمارين السالفة الذكر والتي مكنتها إبراز التزامها المتين، بشكل ملموس، فيما يخص تعزيز سلامة وأمن البنيات التحتية والمنشآت النووية وفقا للمعايير المحددة من طرف الوكالة.

السيد الرئيس،

لقد دأب المغرب على تشجيع جميع المبادرات الرامية لنزع السلاح وسيبقى عازما على العمل من خلال التزامه المتعدد الأطراف لتعزيز بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

و بالنسبة لبلادي، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاثة، تشكل عملا جماعيا كبيرا في خدمة البشرية باعتبارها حجر الأساس لنزع السلاح النووي .وبموجب هذه المعاهدة فإن الوكالة تضطلع بمهمة التحقق من احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها بخصوص انتشار الأسلحة النووية.

وقد تم التأكيد بشدة على هذه المهمة من خلال خطة العمل التي تم اعتمادها بالإجماع في ختام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 وكذا بمناسبة أشغال اللجان التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة الذي انعقد في نيويورك في شهر مايو الماضي والذي للأسف لم يفض للنتيجة المرجوة.

إذ أن أشغال المؤتمر لم تتوج باعتماد وثيقة نهائية. بيد أن تدهور الأمن الدولي يحتم علينا مواصلة جهودنا لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن فشل هذا المؤتمر، والذي نأسف له، قد يؤدي – في نظرنا - إلى تباطؤ، إن لم نقل، إلى رهن التطورات المشجعة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، سيما وأن التقدم المحرز على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص على مستوى تخفيض الترسانات وما يتعلق بالتجارب النووية، لا يزال غير كاف ويجعل هدف "عالم خال من الأسلحة النووية" بعيد المنال.

وبعبارة أخرى، فإن نزع السلاح الذي طالما رغب فيه المجتمع الدولي لا يسير بالسرعة المطلوبة ويراوح مكانه، ثم إن العديد من الوعود التي تم الإعلان عنها في هذا المجال تفتقر إلى ترجمتها إلى واقع ملموس.

فيما يخص المغرب، فقد كان دائما يؤيد تعزيز قدرات التحقق للوكالة، وقد حرصنا على الوفاء بالتزاماتنا في هذا الصدد. وفي هذا المنحى، وقعنا وصادقنا على جميع الوثائق المتعددة الأطراف والمتعلقة بنزع السلاح وعدم

انتشار الأسلحة النووية. وكانت آخر وثيقة قانونية قام المغرب بالمصادقة عليها هي البروتوكول الإضافي للاتفاقية المبرمة بين المغرب والوكالة بخصوص الضمانات، بتاريخ 5 مارس 2011.

في هذا السياق، فإن المغرب، ووعيا منه بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأداة ترمي إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووسيلة للحد من سباق التسلح النووي، لا يسعه إلا أن يعبر عن أسفه لكون هذه المعاهدة، البالغة الأهمية، تظل غير مفعلة.

ولقد أضحى من الواجب على المجتمع الدولي ضمان التقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية والعمل من أجل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل في أقرب الآجال الممكنة. وانطلاقا من أنه أصبح من المسلم به بإجماع شبه كلي أن نظام التحقق المتعلق بالمعاهدة قد أبان عن موثوقيته وفعاليته، لا يمكن قبول أي عذر لتبرير التقاعس الحالي الذي يحول، بدون مبرر، دون سريان المعاهدة.

واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد، وفي إطار الجهود الرامية إلى النهوض بالمعاهدة، أن المغرب قد ترأس إلى جانب فرنسا في سبتمبر 2010، ولمدة سنتين، المؤتمر السادس لتنفيذ المادة الرابعة عشرة من المعاهدة.

وكمنسق لهذه الدورة، لم يدخر المغرب أي جهد للقيام بتحسيس وإقناع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأهميتها وضرورتها. وبالتشاور مع فرنسا والسكرتارية التقنية المؤقتة، فقد قمنا في إبانه بتعبئة مؤسساتنا وجهازنا الدبلوماسي تحقيقا لهذه الغاية، ولازلنا نواصل العمل في هذا الشأن.

ولايسعنا إلا أن نهئ أنفسنا، نحن أعضاء الوفد المغربي، على التزام المنسقين الحاليين ونشجعهم بقوة على مواصلة نفس الجهد من أجل بدء سريان المعاهدة، الذي طال انتظاره.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية، والتي تجنح إلى التسوية السلمية للمنازعات، ترحب بالاتفاق على البرنامج النووي الإيراني كإنجاز كبير للعمل المتعدد الأطراف في خدمة السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وبعد التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، يأمل المغرب أن تكون انطلاقة الملف النووي الإيراني، والتي تعتبر نجاحا دبلوماسيا غير مسبوق للتعاون المتعدد الأطراف، بمثابة الدافع إلى إعادة الأمل فيما يتعلق بمشروع إنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط، موضوع قرار 1995 للأمم المتحدة والذي ما زال حتى الآن حبرا على ورق.

منذ عام 2000، دعا المؤتمر السادس للدول الأطراف المسؤولة عن استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة، إسرائيل إلى اخضاع منشآتها النووية لاتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد تم توجيه النداء في مناسبات عدة، وخاصة في شهر شتنبر 2009، خلال الدورة 53 للمؤتمر العام وعام 2010 في ختام مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أنه لم يكن، لهذين النداءين ولكل نداءات المجتمع الدولي في هذا الشأن، الاستجابة المطلوبة.

في نفس السياق، فإن الوكالة بذلت جهودا حميدة لتنظيم منتدى شامل في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011، وذلك بعد 11 سنة من الانتظار وبمشاركة جميع الأطراف المعنية. وقد شكل في وقته، مرحلة مشجعة نحو بناء الثقة بين الدول المعنية ونحو مساهمة مكثفة لتنظيم المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام 2012 والذي للأسف تم تأجيله إلى أجل غير مسمى.

إننا في المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، نرى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعلى الرغم من العراقيل التي تقف في وجه المسلسل البالغ التعقيد الذي يؤدي إلى إنشائها، هي مرحلة ضرورية

وشرط أساسي من أجل إرساء الثقة المتبادلة. ولن يتحقق هذا فعليا وبشكل مستدام إذا لم تنضم كل دول المنطقة وبدون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن دعم المغرب للقرار المتعلق بالقدرات النووية الاسرائيلية الذي سيتم تقديمه نيابة عن المجموعة العربية من قبل سعادة سفير دولة قطر، بخصوص نقطة جدول الأعمال المتعلق به. ونتمنى من الدول الأعضاء اعتمادها من دون اللجوء إلى التصويت.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل أكثر من أي وقت مضى، على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مع الاستفادة من التطور الهام في خدمة السلام والأمن الإقليميين الذي يشكله انضمام فلسطين في شهر فبراير الماضي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يسع بلادي إلا أن ترحب بحرارة بهذا الانضمام.

في هذا السياق، يجدد المغرب دعمه للسيد جاكو لاجافا الميسر لإعادة إطلاق العملية التحضيرية للمؤتمر الذي كان من المقرر أن ينعقد في بداية عام 2012، ونأمل أن تعمل الوكالة على توحيد كل الجهود والإرادات الحسنة لتشجيع الحوار بين الدول على المستوى الجهوي من أجل إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، والتي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

يولي المغرب أهمية كبيرة لمختلف برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولترجمة تشبثه ودعمه السياسي للشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لواقع ملموس، فإنه يساهم بصفة منتظمة في صندوق التعاون التقني ويفي بالتزاماته برسم المشاركة الوطنية. ويعمل بتشاور مع أصدقائه وشركائه، على أن تتوفر لبرنامج التعاون التقني الموارد الكافية والمضمونة، وذلك من أجل تعزيز الشفافية والتوظيف الجيد للموارد المرصودة لخدمة التنمية في الدول الأعضاء.

ولقد كان المغرب في الواقع من الدول الأعضاء الأوائل التي بادرت إلى التعاون المكثف والمثمر مع الوكالة والتي بفضل مساعدتها التقنية تمكن من بلورة التشريعات النووية الوطنية وإنشاء مجموعة من الهياكل التنفيذية بما في ذلك المركز الوطني للحماية من الإشعاع، والمحطة التجريبية للإشعاع بطنجة ومركز الأبحاث النووية للمعمورة التابع للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

وقد همت المساعدة المقدمة للمغرب خلال الخمس سنوات الأخيرة من قبل الوكالة على الخصوص، الإطار القانوني للأنشطة النووية وتدريب الموظفين وتوفير المعدات واستغلالها وتشغيلها والفيزياء النووية وكذا تدبير الموارد المائية، والتنمية الصناعية والتخطيط الطاقي والأمن الغذائي والصحة .

وبفضل المساهمة القيمة للوكالة أمكن دعم وتعزيز قدرات المغرب في هذه المجالات الأساسية، بحيث تمت الاستفادة من التطبيقات النووية في خدمة أولويات التنمية الوطنية في ظروف جيدة.

ولقد عرفت شراكتنا، مؤخرا دفعة جديدة وذلك بفضل التوقيع في سبتمبر 2012 على البرنامج الوطني الإطار للتعاون التقني، وزيارة العمل التي قام بها المدير العام يوكيبا أمانو في يونيو 2014 للرباط وكذا زيارة نائب المدير العام المسؤول عن التعاون التقني السيد داجو يانغ في يوليو 2015. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعناية والالتزام الذين يلبهما رفقة طاقمه إلى البلدان الافريقية.

وإجمالا، لا يسعنا إلا أن نهنئ أنفسنا على تقدم تعاوننا المثمر مع الوكالة، والذي صار أكثر فاعلية خصوصا أن الوكالة مؤهلة للتنسيق مع عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة.

السيد الرئيس،

لقد مكن الدعم العلمي والتقني للوكالة من بروز المغرب كفاعل في للتعاون الإقليمي ومن تعيينه كمركز إقليمي لاتفاقية التعاون الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا النووية المعروفة بالاسم المختصر "AFRA" والتي نتولى رئاستها خلال الفترة 2015 - 2016.

ولهذا، نقدم في إطار التعاون الإقليمي الثلاثي دعمنا لدول جنوب الصحراء الكبرى وخاصة من خلال التدريب لفائدة أطر وخبراء العديد من الدول أفريقية. ونقوم بالخصوص بتدريب الأطر العاملة في ميدان العلاج الاشعاعي والذين يتم استقبالهم بالمؤسسات المغربية المعتمدة من طرف الوكالة، ونبقى على رهن الإشارة لتقاسم تجربتنا ومواصلة تطوير هذه الشراكة من خلال تعميمها على الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية والراغبة في ذلك.

ونشارك أيضا في عدة مشاريع بين جهوية وجهوية أطلقتها الوكالة في أفريقيا تتعلق بمختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية والتي تعالج القضايا المشتركة مثل المن الراديولوجي والسلامة النووية، والاستعداد والرد في حالات الطوارئ الراديولوجية والنووية، وحماية البيئة البحرية.

وفي هذا الصدد، وكدولة طرف في اتفاقية AFRA يحتضن المغرب سنويا، بالتعاون مع الوكالة، العديد من الدورات وورش التكوين الأولي والمتعلقة بتحسين الكفاءة، تغطي مختلف المجالات لصالح العلماء والتقنيين من البلدان الأفريقية. وفي هدا الإطار، تجدر الاشارة إلى أن المغرب سينظم هذه السنة الدورة التاسعة للتكوين ما بعد الجامعي في مجال الأمن الراديولوجي لفائدة الدول الإفريقية الفرنكوفونية.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية التي تمثلها البلدان الأفريقية للدبلوماسية المغربية والاهتمام الخاص الذي يوليه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، لهذه الدول، يبقى المغرب رهن إشارة الوكالة الدولية لإبرام اتفاقية

على الأمد الطويل من أجل ضمان استدامة تنظيم الدروس ما بعد الجامعية من طرف المغرب حول السلامة ومراقبة المصادر المشعة لصالح الدول الأفريقية التي تطلب ذلك.

السيد الرئيس.

في الوقت الذي يتجدد فيه الاهتمام المتزايد بالطاقة النووية، أصبح دور ومهمة الوكالة أكثر من أي وقت مضى ضروريا من أجل تسهيل ولوج الدول المفتقرة للموارد الطاقية إلى الطاقة الإلكترونووية كخيار بديل للطاقة الأحفورية المتسمة بالندرة وذلك أساسا من خلال المساعدة التقنية وفقا لاحتياجات كل دولة عضو.

وفي هذا الصدد، تود المملكة المغربية أن تعرب عن امتنانها للوكالة الدولية للطاقة الذرية للدعم الذي ما فتئت تخصصه لتطوير قدراتنا الوطنية من أجل مباشرة برنامج الطاقة النووية لبلادنا. و في هذا الصدد، ستمكننا بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INIR التي ستتولى تقييم البنيات التحتية النووية الوطنية في أكتوبر 2015 ، من تحديد الجوانب الواجب تحسينها وتعزيزها وفقا للمعايير الدولية.

وفي اطار هذا التعاون، الضروري للاقتصادات والمجتمعات والشعوب في جميع أنحاء العالم، تعمل الوكالة على تعزيز نظام الضمانات من أجل الحد من الانتشار وجعل الطاقة النووية طاقة أكثر أمانا ممكنا في خدمة الأمن والسلام في العالم، وكذا تحقيق التنمية المستدامة.

وكعادته، سيساهم الوفد المغربي بحماس في أعمال هذه الدورة التاسعة والخمسين (59). وسيشارك بفعالية في المناقشات وتبادل الآراء حول القضايا والمواضيع التي سيتم التطرق إليها. ونأمل أن تفضي أشغالنا إلى التوافقات الضرورية لتمكين الوكالة من الإضطلاع بمهمتها الجسيمة والضرورية في السياق الجيوسياسي الحالي للسلم والأمن الدوليين.

وشكرا على انتباهكم